

# أنباء مصرية

صفحة تهتم بملأها بالتحليل وتناقض  
وتبهر في ملامتها بالتحليل وتناقض  
قضايا المغتربين وتحدث عن حلول لها

egyptnews@alanba.com.kw

**لدغة**  
على رأي أوبوحيطة: 'صول عمري مؤمن ان  
أول حاجة في كل حاجة ينبي أحلى حاجة'.  
معتبرا أن 'من أول جلسة.. محلفش يميني..  
ودي أول كارثة'.  
كوبرا

**طيب**  
بقلم: حسام فتحي  
h.fathy@alanba.com.kw  
@hossamfathy66

## النائب العام السويسري: نبحث عن مصدرها "تبييض أموال أو أنشطة إجرامية" .. ومحاوهم أبدو استعدادهم للتصالح تجميد 539 مليون يورو لـ 14 من رموز نظام "مبارك" في سويسرا

القاهرة - أ.ش.: أعلن مساعد وزير العدل لشؤون جهاز الكسب غير المشروع المستشار عادل السعيد أن الرؤية المصرية لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج بمعرفة رموز نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، خاصة في سويسرا، تتمثل في إعادة الأموال المجددة في الخارج بحالتها إلى السلطات المصرية، ومتابعة إجراءات التقاضي التي تجري بشأنها، لحين الفصل فيها بصورة باتة، مؤكدا أن مصر بها قضاء عادلا ونزيها ومستقلا.

جاء ذلك في كلمة للمستشار السعيد خلال استقباله والمستشار عادل فهمي مساعد وزير العدل لشؤون التعاون الدولي امس، للنائب العام السويسري مايكل لوبيير، والوفد القضائي المرافق له الذي يزور مصر حاليا، وأشار إلى أنه بالنسبة لحالة الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه، فإن هناك حكما قضائيا باتا أثبت حالة الفساد المالي بحقهم، والتي يجب أن يكون لها أثر في إعادة أموال هذه الأسرة المهربة في الخارج.

من جانبه، أشاد النائب العام السويسري مايكل لوبيير، بالنظام القضائي المعمول به في مصر، مؤكدا حرص بلاده على التعاون مع مصر في استردادها للأموال المهربة والخاصة برموز نظام مبارك، شريطة توافقها مع الإجراءات القضائية السويسرية، وتؤكد أن القانون السويسري يستلزم إيجاد روابط بين الأموال المهربة والجرائم المرتكبة في مصر حتى يتم ردها.

وأوضح أن التحقيق يهدف إلى معرفة ما إذا كانت هذه الأموال وقيمتها 590 مليون فرنك سويسري (539 مليون يورو) مصدرها "تبييض أموال أو أنشطة إجرامية".

وأعلن أن هيئة الدفاع عن رموز نظام مبارك في سويسرا، عرضت إمكانية إجراء تصالح مع السلطات المصرية من خلال التفاوض على قيمة الأموال التي سيتم إعادتها إلى مصر، معربا عن أمله في إمكانية استغلال تلك الفرصة المتاحة بهذا الشأن، بهدف إيجاد حل جذري للأموال المهربة، واستعادة مستحقات مصر إثر إنفاذ ذلك التصالح، بما يرضي كل الأطراف.

وأشار إلى أن السلطات السويسرية تتعامل فيما يتعلق بأموال 14 شخصا من رموز حكم "مبارك"، في سويسرا مع كل حالة منهم على حدة، مؤكدا أنها لا تتعامل معهم كجماعة إجرامية ارتكبت جريمة منظمة.

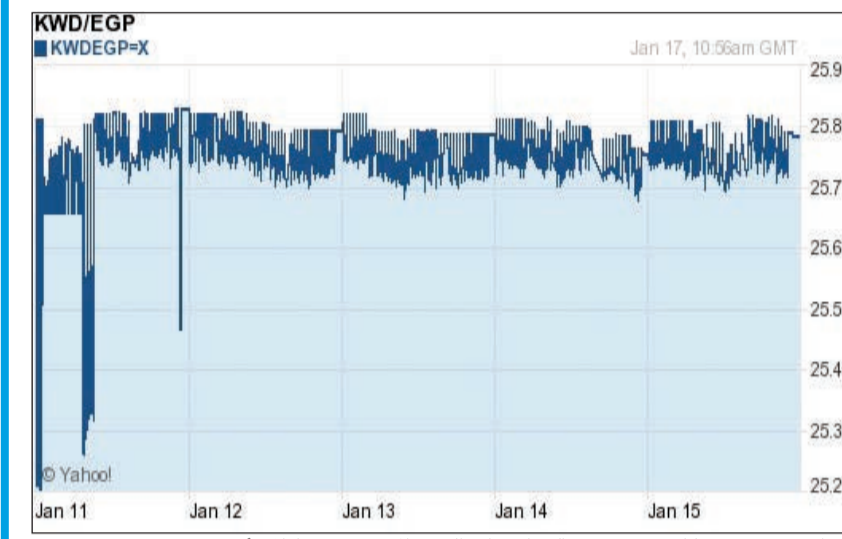
وأكد أن الأحكام القضائية التي صدرت من جانب القضاء المصري في حق الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه يتم تحليلها حاليا، ومشيرا إلى أنه إذا ثبت وجود علاقة بين هذه الجريمة وبين الأموال الموجودة في سويسرا، سيتم استرجاعها على الفور، أما إذا لم يكن هناك علاقة فسيتم طلب المزيد من التوضيحات للجانب المصري.

وأضاف أن استشهاده النائب العام السابق هشام بركات تسبب في تعطيل سير الإجراءات القانونية نظرا لأنه كان يترأس لجنة استرداد الأموال من البنوك السويسرية، معربا عن ثقته في النظام القضائي المصري ومهنيته.

وأشار إلى أن هناك أكثر من 5,5 مليارات فرنك سويسري مجمدة في المصارف السويسرية في أمور ثمانية للعديد من الدول الأخرى، ولذا يتعين الصبر حتى تتحقق العدالة الناجزة.

وقد دعا النائب العام السويسري نظيره المصري المستشار نبيل صادق، لجلوة مباحثات أخرى بشأن استرداد الأموال المصرية المهربة للخارج على أن تكون تلك الجولة في سويسرا.

## 38,5 دينار = 1000 جنيه مصري بالسوق السوداء



**محمود فاروق**  
ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي أمام الجنيه المصري خلال تعاملات اليومين الماضيين ليصل إلى 25,70 جنيها، حيث تأثر سعر الصرف بالتحركات السياسية التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن من أهمها رفع العقوبات الاقتصادية على إيران لتتمكن من استعادة أكثر من 50 مليار دولار من أصول وأموال في الخارج. واختلف سعر صرف الدينار مقابل الجنيه المصري بالكويت - على حسب مكان التحويل، ففي مكاتب الصرافة المعتمدة بلغ سعر صرف 1000 جنيه مصري بنحو 39,50 دينار للتحويل الكاش

38,900 و39,700 دينار، أما الأفراد فمن يقومون بالتحويل من خلالها وتوصيل المبالغ إلى مصر مباشرة فوصل سعر التحويل للمبلغ التي يتجاوز حجمها 5000 آلاف جنيه مصري إلى 38,500 دينار للآلاف جنيه مصري.

## مدير المخابرات المركزية الأمريكية: مصر شريك مهم

القاهرة - أ.ش.: استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي جون بريان مدير وكالة المخابرات المركزية بحضور خالد فوزي رئيس المخابرات العامة والسفير الأميركي بالقاهرة ستيفن بيكروفت. وصرح السفير علاء يوسف المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن بريان أشاد بالعلاقات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة مشيرا إلى أهمية مواصلة تعزيزها والبناء عليها في كافة المجالات ومن بينها المجال الأمني اخذا في الاعتبار كون مصر ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

في منطقة الشرق الأوسط. ووجه بريان التهنية إلى الرئيس على استكمال استحقاقات خارطة المستقبل وانتخاب مجلس النواب الجديد. من جانبه أكد السيسي أن مصر تقدر علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وتتطلع إلى تدعيمها والارتقاء بها إلى آفاق أرحب وإلى أن ينسحب تميز العلاقات الأمنية والعسكرية بين البلدين إلى كافة جوانب العلاقات بينهما.

وأشار الرئيس إلى أن مصر ستستأنف نشاطها البرلماني على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد وكذا تسوية أزمات المنطقة.

## .. فين فلوسنا.. يا ض؟

.. فإكرين لما المصري كان ماسك آلة حاسبة ويحاول يقسم 70 مليار دولار على 85 مليون بني آدم.. في محاولة لمعرفة نصيب كل مواطن من "مليارات" آل مبارك في الخارج، بعد أن نشرت صحيفة «الجارديان» البريطانية يوم الجمعة 4 فبراير 2011 «المانشيت» الشهير «خبراء يقدرون ثروة عائلة مبارك بنحو 70 مليار دولار أميركي بينها أرصدة في سويسرا وعقارات في أميركا وبريطانيا».. وبحسبة بسيطة اتضح أن كل مصري وقتها يدين آل مبارك بـ 823,5 دولارا!! طبعاً، اتضح بعد ذلك أن هذا الكلام ليس وراءه ما يؤكد، وخرج «شخص ما» من «الجارديان» ليعتذر.. بعد أن وقف المصريون على أظافرهم تحرقاً واشتياقاً.. ولم يستريحوا حتى الآن!!

.. واليوم بعد رفض محكمة النقض طعن الرئيس «المتنحي» ونجليه، وبالتالي تأييد حكم استيلائهم على أموال الدولة، وكون «المتنحي ونجليه» أصبحوا مدانين ومحكومين سابقين في قضية تمس الشرف، بحكم نهائي باق وقاطع، أحيا المصريون الأمل في عودة أموالهم المودعة في الخارج، على الأقل المؤكد منها باعتراف سويسرا نفسها التي «جمدت» 650 مليون دولار تعود ملكيتها إلى 14 مصريا بينهم الرئيس ونجله وزوجته ووزراء ومسؤولون كبار سابقون.

الأموال المؤكدة في سويسرا فقط هي ما اعترف به السفير السويسري بالقاهرة «ماركوس لاتينر» في تصريح لفضائية C.B.C المصرية، وقال إنها 620 مليون دولار، وما اعترف به النائب العام السويسري «مايكل لوبيير»، أثناء مؤتمره الصحافي قبل أيام في القاهرة وقال إنها «590 مليون فرنك سويسري» (تعاادل 4,5 مليارات جنيه مصري تقريبا).

وكذلك ما أقره محامي أسرة مبارك فريد الديب وقال إن علاء وجمال «بادرا» بالإبلاغ عنه في 30 مايو 2011 في تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع، وهو مبلغ «340 مليون دولار» من مصادر مشروعة!! وحدا أرقام الحسابات والبنوك، وهو مبلغ يقرب من 3 مليارات جنيه مصري.. ومع ذلك لم يسترد هذا المبلغ حتى اليوم.

.. اعتقد أن المصريين لن يسامحوا من استولوا على قوت يومهم وخيرات بلدهم ومستقبل أبنائهم، ولن يتركهم دون حساب، وهذا دور البرلمان الآن بعد أن ينتهي من الأمور الإجرائية التي سينشغل بها طوال الشهر الجاري. وأتمنى أن يخرج أو تخرج علينا نائب أو نائبة «يمطرون» المسؤولين بالأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات، بدءاً من الإسماعيل بنخاقيهم وسؤالهم «فين فلوسنا يا ض أنت وهو.. وعملتوا إيه بشأن ترجعوا للفقراء».. وانتهاء باستجواب رئيس الحكومة لكشف كل من ساهم وتستر وساعد على ضياع أموال مصر المنهوبة.. وتكريم من عمل على استعادتها.. إن وجد!! وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

## خرايش

لسان حال المواطن بعدما صرف مرتبه يوم 10 بالشهر: يا رب ارزق مرتباتنا بريح «شمالية غربية»، علشان كل ما نصرفها ترجع لنا تاتاني!!

## يا سبين يهية

يا سلام يعني ما حرموش  
بعد ما لزووا دقن نوت عنخ أمون  
بـ «سوبر جلو»!  
الأثار بترمع تمثال الإله  
حورس بـ «الأسمنت»

## نكسة

«الصحة» بتقول: 40٪ من المواليد سنوياً «صعيدة».. والإسكندرية أقل للملاحظات «خصوصية».. يا نهالار.. كده أبناء البحر المتوسط عليهم يصحوا ويكلوا سمك كتيبيرعلشان الفسفور.. كفاية نوووم!



أمين عام البرلمان المصري المستشار أحمد سعد الدين

## أكد في أول حوار صحفي له أن ما يطلق عليه «برلمان أون لاين» غير قانوني أمين عام البرلمان المصري المستشار أحمد سعد الدين لـ «الأنباء»:

## استفدت من عملي في الكويت.. وعودة البث في يد النواب فقط

■ الشعب الكويتي له معزة خاصة في قلبي.. ومعجب بأداء رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ومنتشوق للقائه للغاية

■ العائق الوحيد الذي يمنع حضور الجمهور المصري جلسات مجلس النواب.. هو ضيق القاعة فقط

■ نائب الخارج تتم معاملته كالنواب المنتخبين من الداخل في حضور الجلسات وكل الحقوق والواجبات

**النهضة لمناقشته.**  
متى سيتم السماح بإعادة بث جلسات البرلمان؟  
● هذا الأمر في يد أعضاء مجلس النواب فقط، هم من يقررون أن يعود البث أو لا يعود.  
لقد تم الإعلان إعلامياً عن طلب تقدم به 100 نائب مطالبين بإعادة البث من جديد؟  
● كما قلت لك، إن هذا الأمر بيد النواب، فكما أنهم قرروا منع البث فيدهم فقط إعادته مرة أخرى.  
هل سيناقش المجلس قانون أو مشروع قانون لمنع إنشاء الأحزاب على أساس ديني؟  
● لم يقدم للمجلس أي شيء بهذا المعنى حتى الآن.  
ما المشكلة القانونية التي قد تثيرها أزمة عدم تفعيل التصويت الإلكتروني في المجلس؟  
● من قال إن هناك مشكلة قانونية لا توجد أي مشكلة في ذلك.  
نشرت إحدى الصحف المصرية تصريحاً للنائب هيثم الحريري يقول إن عدم تفعيل التصويت الإلكتروني داخل المجلس يهدد بعدم دستورية؟  
● عدم التصويت الإلكتروني لا يبطل القوانين، فالتصويت الإلكتروني أو الإلكتروني لا علاقة له بدستورية القوانين التي تتم مراجعتها.

● بمعنى أنه شيء غير رسمي.  
نعم.. فهو أشبه بالبرلمان الموازي الذي تم الإعلان عنه في 2010.  
إذن فهو غير قانوني بالمره ولن يكون له أي دور لأنه غير منطقي لأن أعضاء مجلس النواب المنتخبين من قبل الشعب هم فقط من يعبرون عن الشعب، أما هذا الذي يطلق عليه «أون لاين» إذا لم يكن المقصود منه فقط «الشات» والمحادثات عبر الفيس بوك فهو كما قلت غير قانوني.  
متى يتم عرض تقرير لجنة تقصي الحقائق حول تقرير رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المستشار هشام جنيته على البرلمان؟  
● مجلس النواب الآن يقوم بمناقشة القوانين الصادرة في غيابه وستتم مناقشة التقرير عقب الانتهاء من مناقشة القوانين أولاً.  
هل من الممكن أن يتم عرض التقرير عقب أسبوعين، كما أعلن قبل ذلك؟  
● لا بد أولاً من الانتهاء من مناقشة وإقرار القوانين قبل كل شيء ومن الممكن أن يأخذ ذلك 3 أيام أو أسبوعين أو أسبوعين.  
هل من المتوقع مناقشة «سد النهضة» والإجراءات التي من الممكن أن تتخذ تجاهه تحت قبة المجلس؟  
● لم يقدم لنا حتى الآن أي طلب حول سد

هل سيسمح مجلس النواب المصري للجمهور بحضور الجلسات، كما الحال في البرلمان الكويتي وبعض برلمانات العالم؟  
● بالتأكيد نحن نريد ذلك، وهذا يدل على مدى حرصنا على التفاعل مع الجمهور ولكن للأسف المكان لا يتسع للحضور الجماهيري بسبب ضيقه.  
وحتى الإعلاميون أنفسهم أحياناً لا نجد لهم المكان لحضور جلسات البرلمان، وإن شاء الله في القريب عندما تتم توسعة قاعة المجلس سيتم السماح للجماهير بالحضور لمن يرغب في ذلك.  
كيف يتم التعامل مع نواب الخارج؟ وهل يتم استنابهم من حضور الجلسات؟  
● نواب المجلس المنتخبين سواء كانوا من داخل مصر أم من العاملين في الخارج لابد لهم من حضور الجلسات ولا يمكن لهم التغيب في الجلسات التي تكون غالباً جليستين أو 3 أسبوعياً فلابد من حضورها وعقب الجلسات من الممكن أن يسافروا ويذهبوا إلى أي مكان.  
هل معنى ذلك أن نواب الخارج حضوراً والجلسات السابقة ويحضرهم حالياً؟  
● بكل تأكيد، حضروا الجلسات السابقة وسيحضرهم الجلسات المقبلة، وكما ذكرت لك فإنهم كحال باقي النواب المنتخبين داخل البلاد يحضرون جميع الجلسات.

**حوار: أحمد صبري**  
انتقد أمين عام مجلس النواب المصري ما انتشر في بعض وسائل الإعلام حول ما أطلق عليه «برلمان أون لاين» مؤكداً أنه غير قانوني.  
وقال المستشار أحمد سعد الدين في حواره مع «الأنباء»: إن الحديث الأوضح حالياً داخل جينات مجلس النواب فقط هو مناقشة القوانين الصادرة في غياب المجلس، أما عن مناقشة أو دراسة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول تقرير رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المستشار هشام جنيته فإنه لن يتم إلا بعد الانتهاء من مناقشة القوانين أولاً.  
وأكد المستشار أحمد سعد الدين أن الذي يقر عودة البث للجلسات البرلمان هم نواب المجلس فقط، وإلى تفاصيل الحوار: